

CA:

492.75:A871rA

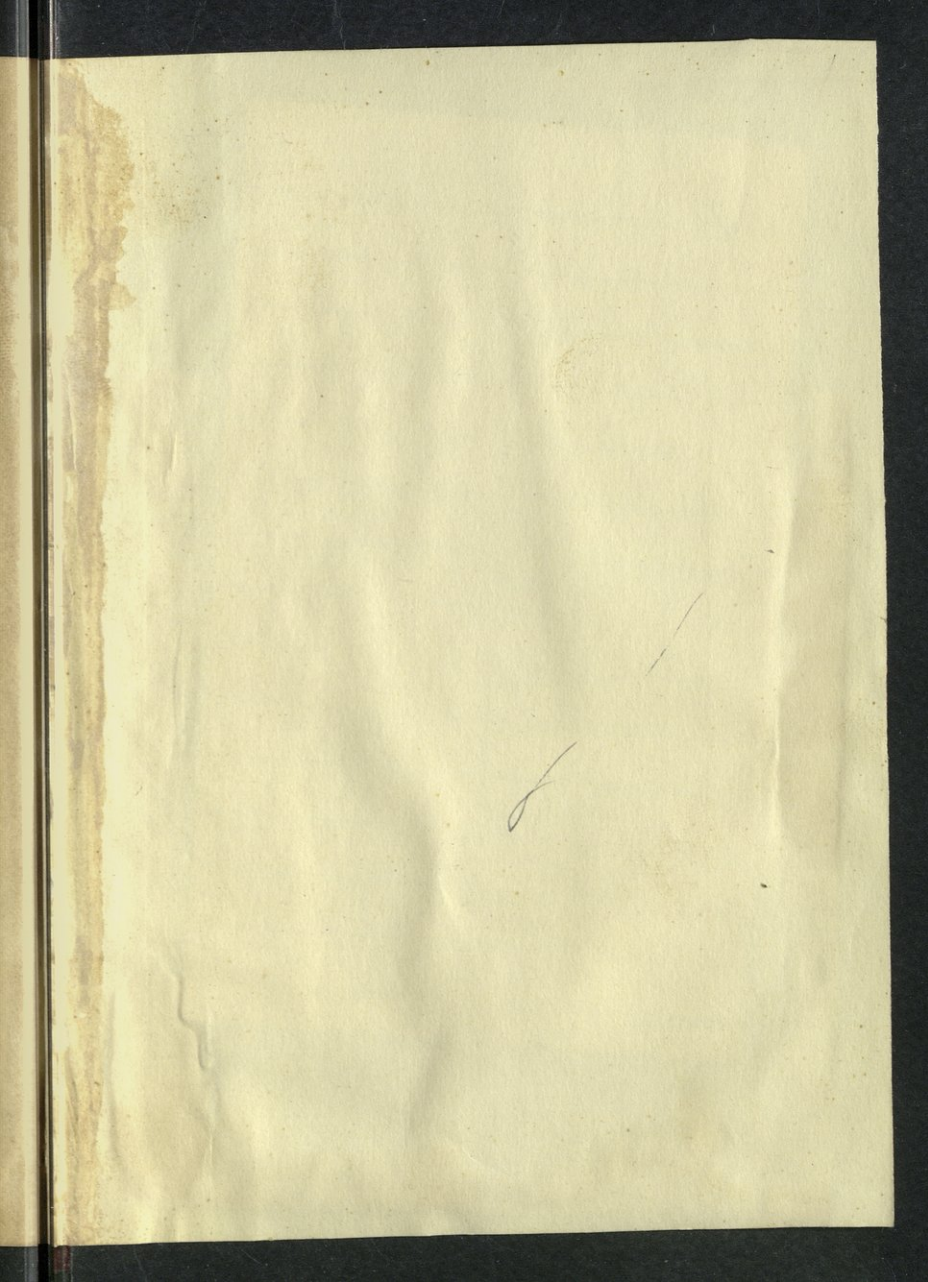
عطية، جرجي شاهين *

رد الشارد الى طريق القواعد *

CA: 492.75

A871rA

25 ~~11~~ 68



CA: 492.75
A8712A
C.1

رد الشارد الى طريق القواعد

« مقتطف مما نشر في جريدة المراقب لسنيتها الرابعة ملاحظات »
« المتعلقة بمخالفة القواعد العربية »

بفالم مسترزا

محمد شاعطين



بِسْمِ اللّٰهِ

أما بعدُ فقد سأني فريق من الاخوان ومحبي الأدب
واللغة جمع ما كنت نشره في جريدتي المراقب من التنبيهات
الى ما يخرج به بعض كتابنا في تعابيرهم عن قواعد اللغة وأصولها
المقررة في الصرف والنحو والبيان الى غير ذلك مما لا عذر
لاحد ممن اتحل صناعة القلم في التناكب عنه والتخلص من
قيوده . فاقدمت على تلبية هذا الطلب وجمعت معظم تلك
التنبيهات ورتبتها على اسلوب تسهل معه مراجعتها على المتأدبين .
ورجائي ان ينجم عن عملي هذا الفائدة التي اتوخاها منه وان
تحصل به الخدمة التي اقصدها لهذه اللغة الشريفة . والله الموفق
الى سبيل السداد



أبي في صدر الجملة

يقولون « ايها اشد تأثيراً على النفس الفرح ام الحزن »
 وفي هذا التعبير خطأ باعادة الضمير الى متأخر لفظاً ورتبةً
 وهذا ممنوع والصواب ان يقال : « أيُّ - او اي الامرين -
 اشد تأثيراً الفرح ام الحزن »

اسماء العدد

يستعملون اسم المعدود المضاف اليه اسم العدد مجرداً عن
 ال التعريف مع ادخالها على اسم العدد فيقولون « العشرة
 رجال والخمسة كتب » وما اشبه وليس هذا بصحيح اذ لا يجوز
 اضافة المعرفة الى نكرة فاذا قصد تجريد اسم المعدود من ال
 فالواجب نصبه فيقال مثلاً العشرة رجالاً والخمسة كتباً على
 ان الافضل ادخال ال على اسم المعدود فيقال خمسة الكتب
 وعشرة الرجال او ادخالها على الاثنين فيقال اثنان الكتب
 والعشرة الرجال

وكثيرون يكتبون اسم العدد الوارد نعتاً بالارقام الهندية فيقولون العدد ٢٠ من الجريدة الفلانية والصفحة ٤٠ من الكتاب الفلاني. ولا بأس من استعمال الارقام الهندية في مثل هذا المقام بشرط وضع ال التعريف قبل الرقم اذا كان المنعوت معرفاً فيكتب مثلاً العدد ٢٠ والصفحة ٤٠ لتتم المطابقة بين النعت والمنعوت

ويقولون الساعة الخامسة ونصف فيعطفون نكرة على معرفة وهو غير جائز والاصل فيه ان يقال الخامسة ونصف السادسة ويجوز ادخال ال التعريف على نصف وحذف السادسة فيقال الخامسة والنصف

النفي مع عاد

يقولون « لم اعد قادراً على هذا الامر او لم تعد لي طاقة عليه » وهو خطأ لان عاد هنا من افعال التحول فمعنى هذا التركيب: « لم أصر قادراً على هذا الامر ولم تصر لي طاقة عليه » وهو خلاف المقصود. والخطأ في ادخال النفي على «عاد»

في حين ان المقصود نفي الجملة التي هي داخلة عليها لا نفي التحول
 فالصواب ان يقال : « عدت غير قادرٍ على هذا الامر وعدت
 لا طاقة لي عليه » وما شا كل ذلك

قولهم جاء فلان بوجهه

يقولون « جاء فلان لوحده » وادخل اللام هنا غير جائز
 لان لفظة وحده في مثل هذا التركيب يجب ان تكون منصوبة
 على الحالية

الجمع بين الاستفهام والتأكيد

يدخلون احرفاً دالة على التأكيد او التحقيق على جملة
 يستفهمون عنها فيقولون : « هل ان زيدا قد حضر » وليس
 هذا الاستعمال بجائز لان ما يستفهم عنه انما يكون مشكوكاً في
 حقيقة حدوثه فلا وجه لتأكيد

الجمع بين هل والشرط

يدخلون هل على الشرط فيقولون : « هل اذا زرتك

تكرمني » وهو ممنوع

او بعد همزة التسوية

يستعملون او بعد همزة التسوية فيقولون: «سواءً عليّ
اقتت او قعدت» و «لا أبلي اجاء زيد او نمرؤ» وهذا
خطأ والصواب ابدال أو هنا بأم

ويخطئون مثل هذا الخطأ بعد افعال التفضيل فيقولون
أمعيشة البداوة افضل او معيشة الحضارة والواجب هنا استعمال
ام بدلاً من او لان المراد طلب التعيين وهو من مواضع ام
ادغال هل على المحل النفي

يدخلون حرف الاستفهام هل على جملة منفية كقول
احد الكتاب في مقالة «هل لا تكمل ابدأ هذه الصورة» وهذا
خطأ لان هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون
التصور ودون التصديق السلبي . فاذا أريد الاستفهام عن
جملة منفية أتى بالهمزة

ادغال الهمزة على هل

يدخلون الهمزة على هل فيقولون «اهل سمعت بهذا الخبر»

وهذا خطأ لان الحرف لا يدخل على مثله في المعنى . واما
ورود ذلك في قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فقد خرَّ جوه على انه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد

على سبيل التوكيد كقول الآخر

فاصبح لا يسألنه عن بما به

أصعد في علو الهوام تصوبا

على ان ذلك شاذ فالاجدر اجتنابه اذا لا يقاس على الشاذ

جمع منطاد

من اغلاطهم جمعهم المنطاد على مناطيد والقاعدة تقضي بحذف

النون منه لانها زائدة اذ هو اسم فاعل من انطاد بمعنى ذهب

في الهواء صعداً وجمعه على مطاود او مطاويد كما تقول في

جمع منطلق مطابق ومجتمع مجامع

تعليق = بعد نشر هذه الملاحظة ورد من احد قراء

المراقب السؤال الآتي :

خطأتم جمع منطاد على مناطيد وقلتم ان الصواب جمعه على مطاود او مطاويد . على اني قد سمعت احد الاساتذة يناقض كلامكم هذا ويسوغ جمع منطاد على مناطيد بحجة ان هذه اللفظة قد خرجت هنا عن الوصفية وصارت اسم جنس فهي نخضراء اذ تجمع على خضراوات لانها اسم جنس للبقلة مع ان وصف فعلاء في الاوصاف لا يجوز جمعه بالالف والتاء فما قولكم في هذا ؟

فنشر هذا السؤال في العدد ١٨٥١ من الجريدة وذيل

بالجواب الآتي :

ان بين المسئلتين بونا شاسعا فلا يمكن حمل هذه على تلك . لان كون وزن فعلاء يجمع بالالف والتاء في اسماء الاجناس امر قياسي فلذلك نقول في جمع يبداء يبداء وصدرا وصدرا وصدرا وكذلك في الصفات الخارجة عن مؤنث افعل فيقال في جمع نفساء نفساوات واما حذف

التاء والنون في مفعول ومنفعل عند جمعها وتصغيرهما فهو
 واجب سواء كانا وصفين كمنطلق ومقتدر او غير وصفين
 كموثمر ومنبسط وهما من اسماء المكان وحكم اسماء الزمان
 والمكان حكم الجوامد كما لا يخفى فالخروج عن الوصفية لا يصلح
 ان يكون حجة لمخالفة هذه القاعدة وكذلك قول الاشموني
 يحدف حرف اللين في مثل مختار ومنقاد وابقاء التاء والنون
 عند الجمع فان جمهور النحاة قد انكروه عليه

وقد ذكر الحريري في درة الغواص ان الاصمعي غلط
 في تصغير مختار غلطاً أودع بطون الاوراق وذلك ان ابا عمر
 الجرمي حين شخص الى بغداد ثقل موضعه على الاصمعي
 اشفاقاً من ان يصرف وجوه اهلها عنه ويصير السوق له
 فاعمل الفكر فيما بغض منه فلم ير الا ان يزهقه فيما يسأله عنه
 فاتاه في حلقة وقال له كيف تنشد قول الشاعر

قد كنَّ يخبأَنَ الوجوهَ تستراً

فاليوم حين بدأنا للنظار

او حين بدینَ فقال له بدانَ فقال له اخطأت فقال
 بدینَ قال غلطت انما هو حين بدونَ اي ظهرك فاسرها
 ابو عمر في نفسه وفضن لما قصده واستأني به الى ان تصدر
 الاصمعي في حلقة واحترف الجمع به فوقف به وقال له كيف
 تقول في تصغير مختار فقال مخيتر قال انفت لك من هذا
 القول اما تعلم ان اشتقاقه من الخيروان التاء فيه زائدة ولم
 يزل يندد بغلظه الى ان انفض الناس من حوله اه

جمع مديرة

يقولون في جمع مدير مدراء قياساً على كريم وامير اذ
 يقال في جمعهما كرماء وامراء مع ان الياء في كريم وامير
 زائدة فيجوز حذفها واما في مدير فهي اصلية مقلوبة عن الواو
 فلا يجوز حذفها

اسماء الاسر

ما يخطئ فيه معظم الكتاب استعمالهم اسماء الاسر غير
 مسبوقه بال التعريف اذا كانت من الالفاظ المنسوبة او الذالة

على مهنة او صنعة وما شا كل ذلك فيقولون مثلاً : سليم نجار
 ويوسف طرابلسي ونجيب ريجاني . وليس لهذا التركيب من
 وجه لان الاسماء الموردة على هذه الصورة ليس لنا فيها الا
 احد امرين : اما ان نعتبر الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه او
 الاول منبوعتاً والثاني نعتاً . وفي كلا الحالين يجب ادخال ال
 التعريف على اسم الاسرة لان اسم العلم معرفة ولا تجوز اضافة
 المعرفة الى نكرة على تقدير الاضافة ولا نعت المعرفة بنكرة
 على تقدير النعت .

ومنهج من يفعل عكس ذلك فيدخل ال التعريف على اسماء
 الاسر التي لا يجوز ادخالها عليها لانها في الاصل اعلام اشخاص
 فيكتبون مثلاً : محمد اليوسف ونجيب العيسى وسليم الداود .
 وليس لهذا من وجه في اللغة

اسم عمل لام الجحود

يدخل بعضهم لام الجحود على الفعل المضارع بعد
 ليس كقول بعض شعراء هذه الايام من قصيدة :

ويوم اتى نحوه صافراً وائس ليحفل في صفره
وقوله ايضاً :

فليل له ويك رح خاسئاً فلست لتقرب من خدره
والصحيح ان اللام المذكورة لا تدخل على المضارع الا
بعد كان المنفية الماضية لفظاً او معنى

الابتداء بواو العطف

مما درج عليه بعض المتخذقين في الكتابة ابتداء الكلام
بواو العطف في حين انه ليس هنالك عطف جملة على جملة
او مفرد على مفرد — الاعلى ما لعله مقدراً من ذلك في اذهانهم —
كقول صاحب القصيدة التي منها البيتان المذكوران آنفاً في
مطلع قصيدته

وكان المساء وكان الدجى فجاء يجرئ رداً نخره
وذلك من غريب الاستعمالات التي لا وجه لها

ما عطف الاختصاص

يحملون نصب ما حقه ان ينصب على الاختصاص

غير مهتمين بمراعاة هذه القاعدة حيث يجب ذلك . فيقولون
 مثلاً : « نحن السوريون مؤلفون من عناصر متعددة »
 والصواب « السوربين » إذ ليست هذه اللفظة بخبر عن
 « نحن » بل الخبر يأتي بعدها والقاعدة تقضي بنصبها باعتبار
 كونها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره اخص

استعمال هلا

يظن الكثيرون « هلا » بمعنى هل . فيقولون « هلا
 فعلت هذا الامر » وقصدهم الاستفهام مع ان هلا انما تفيد
 التحضيض والحث على فعل الامر وعلى هذا يكون معنى « هلا
 فعلت هذا الامر » احثك على ان تفعله لا الاستفهام عن فعله
 كما يتوهمون

تعريف المضاف مع نكبر المضاف اليه

يدخلون ال التعريف على المضاف مع كونها غير داخلية
 على المضاف اليه في مثل قولهم « الشبه جزيرة والجراند الشبه
 رسمية » وهو خطأ لعدم جواز اضافة المعرفة الى نكرة

والصواب العكس بان يقال « شبه الجزيرة والجراند شبه
الرسمية » او ما شبهه

استعمال عن بهر عرا وجراند

يتبعون اذاتي الاستثناء عدا و خلا بمجرد الجر عن
فيقولون « جاء القوم عدا عن زيد و خلا عن زيد » وهو
خطأ لان عدا و خلا اما ان تعتبرتا فعلين او حرفين . فاذا
اعتبرتا فعلين ينصب المستثنى بهما على كونه مفعولاً به منهما
فيقال جاء القوم عدا او خلا زيدا . واذا اعتبرتا حرفين كانا
حرفي جر وجر الاسم الذي بعدهما بهما فيقال جاء القوم
عدا او خلا زيد . وفي كلا الحالين لا يصح الاتيان بعن بعدهما

ما يخطونه في بناء افعال التفضيل منه

بنون افعال التفضيل من غير الثلاثي على وزن افعال في
مثل اوفق وانسب فيقولون هذا الامر اوفق من ذاك او
انسب وبقاء الانسب يريدون باوفق اشد موافقة وبانسب
اشد مناسبة . على ان اوفق انما هي افعال تفضيل من

وفق بمعنى رشد امره لا من وافق، والنسب من نسب لا من
 ناسب. ومثل ذلك استعمال بعضهم أظلم بمعنى اشد ظلاماً في
 قوله من قصيدة: «فتخرج من نادي ظلامٍ لا ظلم» وإنما اظلم
 افعل تفضيل من ظلم بمعنى جار لا من اظلم على ان بناء افعل
 التفضيل من غير الثلاثي إنما ورد شذوذاً في الفاظ لا يتعدها
 والشاذ لا يقاس عليه

بين جمع القلة وجمع الكثرة

يستعملون جمع الكثرة في موضع استعمال جمع القلة
 كقول احد الكتاب: سلخت ايطاليا ستة شهور في حرب
 طرابلس الغرب والافضل استعمال اشهر هنا كما لا يخفى

حيث لا يجوز استعمال اللام الموطئة للقسم

يتوهمون اللام الموطئة للقسم لام التأكيد فيأتون بها
 حيث لا سبيل الى تقدير قسم محذوف وذلك كقولهم «لئن
 كان زيد قد حضر فذلك لاجل زيارتك» ولا معنى للام
 في هذه العبارة وما شاكلها اذ القصد مجرد الاخبار

استعمال الفاء بدون مسوغ

يُدخلون الفاء بدون مسوغ على خبر المبتدأ كقولهم
 « والخلاصة فان القضية على هذا الوجه » وعلى خبر ان كقول
 احدهم « ان هذه الجريمة العظيمة فضلاً عن انها فظيعة فهي
 ذات اهمية شديدة » . وفي غير ذلك ايضاً كقولهم « ومع
 ذلك فقد جئت . ومن اجل هذا فقد عملت » وليس من
 مسوغ للاتيان بالفاء في هذه المواضع مطلقاً

الحال بدون صاحب

يأتون بالحال بدون صاحب في مثل قولهم : « منذ سنة
 وانا اهتم بهذا الامر » فجملة انا اهتم حالية كما تدل الواو .
 وهذا من تراكيب العامة ولا مسوغ له في اللغة لان الحال
 جاءت فيه بلا صاحب فوجب ان يقال بدلاً من ذلك مثلاً :
 مضت علي سنة وانا اهتم او ان تحذف الواو فيقال : منذ سنة
 انا اهتم . وما شاكل ذلك

حيث لا لزوم للضمير

من التراكيب الكثيرة الشيوع عندهم ما كان مثل قول
 احدثهم: « من احسن المواد لتسميد الارض وتقوية الشجر هو
 رماد الحطب » فالضمير هو لا محل له هنا اذ لا يمكن اعتباره
 ضميراً للشان فانه متى كان كذلك لم يجوز تقديم الخبر عليه كما
 هو الحال في هذا التركيب ولذلك يجب حذفه

سوى

يتوهمون ان سوى تجري مجرى الا في كل احكامها
 فيقولون: « لا ارضى سوى بهذا الامر » وهذا خطأ لان
 سوى اسم لا حرف كالا وهو يلتزم الاضافة الى المستثنى به
 والمضاف لا يجوز ان يفصل بينه وبين المضاف اليه بحرف
 الجر ولا بغيره . ويمكن تصحيح هذه الجملة بتقديم حرف الجر
 على سوى فيقال: « لا ارضى بسوى هذا الامر » وقس على
 ذلك

غير

يدخلون ال التعريف على « غير » المضافة مع حذفها عن
 المضاف اليه فيقولون « الاعمال الغير جائزة » مثلاً والصواب
 « غير الجائزة » ولا سيما وفي ادخال ال على غير في كل احوالها
 خلاف والارجح منعه

و يستعملون غير بمعنى آخر فيقولون « جاءني فلان وفلان
 وغير اشخاص وتكلمنا عن هذا غير مرة » يريدون اشخاصاً
 آخرين ومرة اخرى وهذا من استعمالات العامة وليس من
 الفصيح في شيء

هكذا

يقمونها هكذا بين المضاف والمضاف اليه كقول احد
 الكتاب « كيف يرغم الحاكم المجلس على اعطاء هكذا قرار »
 وهكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف هو نعت قرار . والفصل
 بين المضاف والمضاف اليه غير جائز والصواب في هذه الجملة
 قرار كهذا . ويقمونها على هذا الشكل ايضاً بين الفعل ومفعوله

وبين النعت ومنعوته وبين الجار والمجرور وليس لشيء من ذلك
اثر من الصحة

تابع الاضافات

يوالون الاضافات على صورة تنكرها البلاغة كقول
احدى الجرائد: «قدم فلان صاحب امتياز مشروع جر مياه
نهر العسل» وقد انكر علماء البيان توالي الاضافات على هذه
الصورة وعدوه مخلاً بالفصاحة

كما وان

يكثرون من استعمال «كما وان» كقولهم «ان زيداً
مخطئ كما وانك مشارك له في هذا الخطأ» ولا وجه لهذا
التركيب الا اذا حذف الواو فتكون ما وما بعدها في تأويل
مصدر مجرور بالكاف

بين ثم و ثم

يتوهمون ثم بمعنى ثم فيقولون «جاء زيد ومن ثم جاء
عمرو» مع ان ثم ظرف بمعنى هنالك فعني تركيبهم اذاً «جاء

زيد ومن هنالك جاء عمرو^ه « وليس هذا بالمعنى الذي
 يقصدونه فيجب ابدال « ومن ثمَّ » بـ « ثمَّ » لتحصل الدلالة على
 المعنى المقصود

لما

يدخلون لما الظرفية على الفعل المضارع فيقولون مثلاً:
 « لما تصل الى المدينة زر فلاناً » مع ان لما الظرفية لا تدخل
 الا على الفعل الماضي لفظاً او معنىً فاذا دخلت على المضارع
 كانت حرف جزم وافادت النفي

حيث

يستعملون حيث بمعنى التعليل كما ورد في احدى الصحف
 « حيث فهم ان البعض يرغبون في الوقوف على مقدار الاعانات
 ننشر بياناً بذلك هنا » والاصح ان حيث لا تفيد هذا المعنى

أه وغير افعال الشروع

يدخلون أن على خبر بعض افعال الشروع فيقولون
 « جعلنا ان نكتب واخذنا ان نهتم » والصحيح ان ما دل على

الشروع من افعال المقاربة لا يجوز اقتران خبره بان لما بينه
 وبين ان من المنافاة اذ المقصود به الحال وان للاستقبال

طالما

يستعملون طالما بمعنى ما دام فيقولون : « لا افعل هذا
 الامر طالما انت غير راضٍ عنه » على ان طالما لا تفيد هذا
 المعنى بل ترد في مثل طالما اجتهدت وطالما درست ويكون
 معناها طال وقت اجتهادي وطال وقت درسي . ولا يجوز
 ادخالها على جملة اسمية كما هو الحال في هذا التركيب لان
 النحاة قد نصوا بان طالما وكثرما وقلما لا تدخل الا على جملة
 فعلية قد صرح بالفعل فيها . فليراجع كلامهم في مواضعه

مصراها بعد لو

يأتون . بمهما بعد « لو » فيقولون « ساقدم على هذا
 العمل ولو مهما كلفني من المتاعب » وهذا من تعابير العامة ولا
 نصيب له من الصحة

تقبي الاستقبال

يقولون « سوف لا افعل هذا الامر » وهذا خطأ لان
 حرفي التنفيس وهما السين للقريب وسوف للبعيد يفيدان
 اثبات الاستقبال واما نفيه فله « لن » فالواجب ان يقال اذا
 « لن افعل هذا الامر » بدلاً من سوف لا

حيثما

يستعملون حيثما وهم يقصدون مجرد الظرفية كقول بعض
 الجرائد « أوقف اثنان من التبعة الالمانية في تاريخان حيثما
 ببيع مولاي ماء العينين » وهذا خطأ لان حيث اذا دخلت
 عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرطية وصارت من الجوازم
 وبما ان الشرطية غير مقصودة هنا وجب ابدال حيثما بحيث
 ليصح الكلام

بين جمع ومفرد

يتوهمون لفظة عالية مفرداً فيقولون : « صار فلان عالية
 علي » والصحيح ان عالية جمع عيّل ومعنى العيّل زوجة الرجل

واولاده الذين ينفق عليهم ويعولهم فاستعمال عالة في الكلام
عن مفرد لا وجه له

بين نكرة ومعرفة

يستعملون امس المعرفة بال لليوم الذي قبل اليوم الذي
انت فيه . فيقولون « زارني زيدٌ بالامس » يريدون اليوم
السابق وهذا خطأ لان امس لفظة معرفتها نكرة ونكرتها
معرفة فاذا اردت تخصيص اليوم السابق يومك وجب ان
تستعملها بدون ال فتقول « زارني زيدٌ امس » لانك اذا
ادخلت عليها ال افادت الماضي القريب دون تحديد يوم معين

مالك صامت

يقولون « ما لكم ذاهبون » و « مالك صامتٌ » والصواب
في ذلك النصب

جمع مضيق ونحوه

يقولون في جمع مضيق ومكيدة ومغارة مضائق ومكائد
ومغائر والصواب مضايق ومكايد ومغاور لان حرف العلة اذا

كان اصلياً في ما جمع جمعاً مكسراً على مثال الرباعي وجب اثباته كما هو اذا كان باقياً على اصله وبعد ارجاءه الى اصله اذا كان مقلوباً ولم يشذ عن هذه القاعدة الالفاظان وهما مثنائ ومصائب قال سيبويه ان همزة مصائب من المصائب ولا يقبل حرف العلة همزة الا اذا كان زائداً كما في كريمة وعظيمة نقول في جمعهما كرائم وعظائم

بالااء

يقولون « بالاكاد تمكنت من ان افعل كذا » وهذا خطأ لان كاد فعل من افعال المقاربة فلا يجوز ادخال ال عليه ولا جره بالتاء ولكن الظاهر انهم يريدون ان يقولوا بالكد اي بالجهد فاخطأوا اولاً في التلفظ بالكلمة ثم جرهم خطأً التلفظ الى خطأ الكتابة

انما

يكثر الكتاب والشعراء من استعمال انما للاستدراك كما في قول احدهم : « ان هذه الخطة حسنة وانما لا يوافق

مصلحننا الجري عايتها» والذي ذكره النحاة واهل اللغة عن ان
 اذا دخلت عليها ما الزائدة وكفتها عن العمل انها تفيد عندئذ
 الحصر كما اذا قلت «انما زيد قائم» فان المعنى يكون «ما
 زيد الا قائم» اما ما يفيد معنى الاستدراك من الاحرف
 المشبهة بالافعال فهو لكن ثقيلة ومخففة ومكفوفة عن العمل
 بما الزائدة

اي مع مني

يدخل بعض الكتاب اي على متى فيقولون اي متى
 تفعل هذا الامر وهو من استعمالات العامة وليس من الفصيح
 في شيء

جمع الفعل التفضيل وتأنيده

يجمعون افعال التفضيل ويؤنثونه وهو غير مضاف ولا
 معرف بال فيقولون «رجال اعظم وبلية عظمى» وما اشبه
 وهذا غير جائز وقد جاء النص بمنعه
 واما ما ورد من مثل ذلك في قول العروضيين فاصلة

صغرى وفاصلة كبرى وقول النحويين جملة كبرى وجملة صغرى
فهو محمول على كونه لم تُرد فيه المفاضلة لانهم انما يقصدون به
فاصلة كبيرة وفاصلة صغيرة وجملة كبيرة وجملة صغيرة وهذا
شبيه بقول الشاعر :

اذا غاب عنكم اسود العين كتم

كراماً وانتم ما اقام الاثم

اي لثام . واما اذا أُريد بالفعل التفضيل المفاضلة فلا

فلا يجوز استعماله مطابقاً مع كونه مجرداً

قبل بمعنى مذ

يستعمل بعض الكتاب قبل بمعنى مذ ومنذ كقول احدهم

« تذكرى القصة التي رويتها لك قبل ساعتين » ووجه الخطأ

في ذلك ان قبل لا تفيد ما تفيده مذ ومنذ من ابتداء الغاية

فيجوز بقوله « رويتها قبل ساعتين » ان تكون الرواية قد حصلت

منذ اربع او خمس ساعات او اكثر لان قوله قبل ساعتين

لا يحدد الوقت الذي حصلت فيه الرواية مما سبق الساعتين

من الزمن

المرأة ام الامراة

يستعملون امرأة بالهمزة بعد ادخال ال التعريف عليها
 فيقولون جاءت الامراة مثلاً والصحيح المرأة لان هذه اللفظة
 لا تستعمل بالهمزة الا في حالة التنكير

لا سيما

يستعملون سيما بدون لا فيقولون « اكرمني القوم سيما زيد »
 وهذا خطأ لان اقتران سيما بلا واجب والاكثر فيها ان تكون
 لا مسبوقه بالواو فتقول « اكرمني القوم ولا سيما زيد » وقد
 ورد استعمالها بدون الواو واما استعمالها بدون لا فلم يرد على
 الاطلاق

الحال بعد لا سيما

يورد بعضهم الجملة بعد لا سيما بدون واو فيقولون :
 « احب زيدا لا سيما انه جاري » وهذا خطأ لان الجملة هنا
 حالية وربطها بالواو واجب لانها اسمية فيجب ان يقال : « لاسيما

وانه جاري»

ويعترض بعضهم على ايراد الجملة الحالية بعد لا سيما على ان العلامة الصبان قد اجازته في حاشيته على شرح الاشموني على الفية ابن مالك اذ قال :

« اعلم ان لا سيما تستعمل ايضاً بمعنى خصوصاً فيؤتى

بالحال بعدها مفردة او جملة . . نحو احب زيداً ولا سيما راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه اي اخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو احبه ولا سيما وهو راكب . . فقول المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب عربي»

بين فاعل وتفاعل

لا يفرقون بين وزني فاعل وتفاعل في الاستعمال

فيقولون: « جلست ل تناول الغداء » والصحيح « لتناول الغداء »

لان هذين الوزنين وان اتفقا في افادة المشاركة لا يجوز استعمال احدهما موضع الاخر لان وزن فاعل للمتعدي وتفاعل لللازم فيبينهما فرق ظاهر

يدخلون لا النافية على الفعل الماضي في ابتداء جملة غير
 معطوفة وقصد هم مجرد النفي كقول احد هم في مقالة : «عولت
 على البقاء بدون زواج الى ان اكبر لاني (لا زلت) في دور
 الحداثة» والصحيح ان لا اذا دخلت على الفعل الماضي في بدء
 جملة غير معطوفة على ما قبلها افادت الدعاء كقولك : «لا عاش
 من بغضك» ولا تفيد النفي المجرد مع الفعل الماضي الا في
 بدء جملة معطوفة على ما قبلها نحو ما جاء زيد ولا ذهب عمرو

ولا

بُحْمون (ولا) بين الفعل المنفي وفاعله او مفعوله
 فيقولون «ما نظرت ولا رجلاً» اي ما نظرت رجلاً قط
 وهذا الاقحام غير جائز . وقد يمكن تأويله بان مفعول نظرت
 محذوف ورجلاً معطوف عليه فالتقدير ما نظرت دابةً ولا
 رجلاً مثلاً ولكن هذا ليس بالمقصود كما لا يخفى

الموصوف المحذوف

يقولون: « كان زيدٌ يزورنا من حين الى الآخر »
 والصواب حذف ال التعريف عن اخر لانها نعت لمنعوت
 محذوف وسياق الكلام يقتضي ان يكون ذلك المحذوف نكرة
 فالتقدير: « من حين الى حين اخر » لا الى الحين الاخر كما
 يظهر للبصير

تأكيد المثنى بالنفس والعين

يؤكدون المثنى بالنفس والعين وهما في حالة الافراد
 فيقولون جاء الرجلان نفسيهما او عينهما وهذا وان اجازته
 بعض النحاة يفضل العدول عنه واستعمال النفس والعين
 مجموعتين على انفس واعين وتأكيده المثنى بهما فتقول: جاء
 الرجلان انفسهما او اعينهما كما تقول جاء الرجل انفسهم او
 اعينهم

واما

يدخلون واو العطف على اي الواقعة نائب مفعول مطلق

في مثل قولهم: «الخبر قد آمني وايماء ايلام» والصواب حذف
هذه الواو هنا اذ لا محل لها

كلما

يخطئون في استعمال كلما فيكررونها في مثل قولهم: «كلما
زرت زيدا كلما اكرمني» ولا محل لكلما الثانية فمن الواجب
حذفها

افعل التفضيل المقترن بال

يأتون بمن بعد افعال التفضيل المقترن بال التعريف
فيقولون: «الاعجب من ذلك والاعرب من ذلك» وهو خطأ
فان افعال التفضيل اذا كان معرّفًا بال او مضافًا لا تصحبه من
فلا نقول زيدًا الافضل من عمرو ولا زيدًا افضل الناس من
عمرو واما قول الشاعر:

ولست بالاكثر منهم حصي وانما العزة للكثير
فقد خرّجوه على ان ال زائدة هنا للضرورة والاصل
ولست باكثر منهم او ان منهم متعلقة بمحذوف مجرد عن

الاف واللام لا بما دخلت عليه الالف واللام والتقدير ولست
بالاكثر اكثر منهم

اضافة افعال التفضيل

يضيفون افعال التفضيل الى ما هو نعت له عندهم فيقولون
« سننكم عن هذه المسألة باكثر ايضاح » وهم يريدون ان
يقولوا بايضاح اكثر وبين المعنيين فرق ظاهر كما لا يخفى على
اللييب

افصل بين المضافين نعت

يفصلون بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف فيقولون
مثلاً: « مدعي عمومي محكمة التمييز » و « رئيس عام المدارس »
والصواب مدعي محكمة التمييز العمومي ورئيس المدارس العام
وما اشبهه

التقديم لغير حصر

يتقدمون المفعول به والجار والمجرور على الفعل وهم
لا يريدون الحصر . واكثر ما ترى هذا في كتب الدين عند

المسيحيين اذ كثيراً ما تقرأ فيها « اياك نعظم ايها الشهيد فلان »
 وهم لا يريدون انهم لا يعظمون غيره بل يريدون ان يقولوا
 نعظمك ولكن هذه الكتب نقلت عن اليونانية او غيرها
 والذين تقاوها اعتمدوا فيها النقل الحرفي وجاروا الاصل في
 تقديم المفعول به والجار والمجرور على الفعل في حين ان هذا
 التقديم يفيد في العربية معنى ربما لا يفنده في تلك اللغات .
 ثم انتقل هذا الاستعمال الى كتابات بعض الكتاب اقتبسوه
 بدون ان ينبهوا الى ما فيه من الخطأ

جمع تراجم

يقولون في جمع تراجم وهذا خطأ لانه ليس
 بين اوزان الجموع العربية هذا الوزن وقد اوجبوا في ما كان
 مثل هذه اللفظة تجريده من الالف والنون عند جمعه فتجمع
 تراجم على تراجمة وتراجم كقول ابي الطيب المتنبى :

تجمع فيها كل لسان وامة

فما يفهم الحدّاث الا التراجم

لا تخفي

قال احد الادباء في قصيدة قرأها له مؤخرًا: « ايها
الحسناء لا تخفي » والصحيح « لا تخافي » لان الالف حذفت
في قولنا لا تخف منعاً لالتقاء الساكنين ولكن الفاء عند اتصالها
بالياء تحركت فزال الباعث على حذف الالف ولم يبق بدئ
من اثباتها. وامثال هذا كثير في كلامهم

بعضهم البعض

يقولون مثلاً: « ضم العناصر الى بعضها البعض » و« اشترك
النواب مع بعضهم البعض » وليس لهذا التركيب وجه على
الاطلاق والصواب ان يقال مثلاً: « ضم العناصر بعضها الى
بعض واشترك النواب بعضهم مع بعض » وقس على ذلك

الوصول سالماً

مما يخطيء فيه كتاب الصحف كثيراً قولهم: « جاء فلان
فنهنته بالوصول سالماً وعاد فلان وفلان من سفرهما فنهنتهما
بالعود سالمين » فيأتون بالحال (سالماً وسالمين) بدون صاحب

والصواب في ذلك ان يقال « نهئته بوصوله سالماً وبعودهما
 سالمين » فتجيء الحال عن الضمير في الاثنين وهو مضاف اليه
 من قبيل اضافة المصدر الى فاعله . ولا يجوز ان يعتبر ان في
 المصدر ضميراً مستتراً هو صاحب الحال لان المصدر لا يتحمل
 الضمير . واما أن ال الداخلة عليه هي نائبة عن الضمير المحذوف
 فذلك لا يميز ايضاً مجيء الحال عنها

ما زال

يستعمل بعضهم « ما زال » بمعنى ما دام فيقولون : « لا
 افعل هذا الامر ما زلت غير موافق عليه » وليس لهذا الاستعمال
 وجه من الصحة فان « ما » في ما زال نافية وفي « ما دام »
 مصدرية زمانية ومعنى زال غير معنى دام وهي لا تؤدى هنا
 المعنى الذي يريدونه على الاطلاق

واو العطف وواو المعية

لا يميز بعضهم بين واو العطف وواو المعية فيجعلون ما حقه
 ان يكون مفعولاً معه معطوفاً كما ورد في مقالة لاحد الكتاب

اذ قال : « يمت وصاحباي الكرك في يوم تلبدت سماؤه
بالغيوم » و الصحيح « وصاحبي » اذ لا يجوز عطف الاسم

الظاهر على الضمير المتصل الا اذا اكد بالمنفصل
وامتدادا لا يمتدان كاللا بد وان

من التراكيب المتداولة عندهم قولهم : « ان الفرض لا بد
وان تسنح » فتجبيء بذلك لا النافية للجنس بدون خبر و بضيع

المعنى والصحيح « لا بد من ان تسنح » فيكون الجار والمجرور
متعلقاً بالخبر المحذوف

والوجه الثاني في قوله « لا بد من ان تسنح » ان
« لا بد من » هي صلة ل « تسنح » و « ان تسنح »

مفعول « لا بد من » و « ان تسنح » هي صلة
ل « لا بد من » و « ان تسنح » هي صلة

ل « لا بد من » و « ان تسنح » هي صلة
ل « لا بد من » و « ان تسنح » هي صلة

ل « لا بد من » و « ان تسنح » هي صلة

خاتمة

نختم هذا البحث بالمقالة الآتية الواردة في العدد ٦٨ من

المراقب:

الكتاب وقواعد العربية

وقفت في هذه الإنشاء على مقالتين شائقتين أحدهما في
الجزء الأخير من مجلة انقطف عنوانها « الفصاحة وكتاب
العربية » للعلامة الشيخ سعيد الخوري الشرتوني والثانية في النشرة
الاسبوعية عنوانها « البلاغة » للعلامة الاستاذ ابراهيم الحوراني
وقد دعا الاستاذان في مقالاتيهما المذكورتين كتاب العصر الى
التدقيق في ما يستعملونه في كتاباتهم من الالفاظ والتعابير
وتطبيقه على قواعد اللغة وسنن البلاغة. واورد كل منهما شيئاً
مما تتداوله اقلام الكتاب من الالفاظ التي خرجوا فيها عن معناها
الوضعيّ او خالفوا في استعمالها القياس اللغويّ والتعابير التي شذوا
فيها عن نهج البلاغة وصرطها السويّ على مثال ما فعل فقيد

باللغة العلامة المرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي في مقالته « لغة
الجرائد » وهي مأثرة لها على اللغة توجب لها جزيل الفخر ،
وتطلق ألسنة المتأدين عليهما بالثناء والشكر

وقد حملني حب هذه اللغة وانا المتطفل على مواعدها
المعروف بقلة البضاعة ونزارة المادة على ان الفت انظار اخواني
حملة الاقلام الى ضرورة المحافظة على قواعد العربية من صرف
ونحو وبيان اذ بدون مراعاة هذه القواعد لا يستقيم للكلام
معنى ولا يفقه منه غرض بل قد يحدث ان الاخلال بقاعدة
من تلك القواعد يؤدي الى تحويل الكلام الى عكس المقصود
منه . واذا اتحلنا للشغليين بالكتابة عذراً في استعمالهم لفظة لم
تثبتها كتب اللغة او ايرادهم كلمة على غير معناها الاصيلي باستحالة
احاطتهم بكل دقائق اللغة وانه « لا يحيط بلسان العرب الانبي »
كما قيل وكون ضيق وقتهم يمنهم عن مراجعة المعجمات في كل
لفظة يستعملونها فاي عذر لهم في مخالفة قواعد الصرف والنحو
التي لا بد من درسها والتضلع منها لكل من اراد مزاوله

صناعة القلم؟

ولا يتسع المجال هنا لتعداد كل ما يقع لهم من الهفوات في هذا الباب ولكننا نورد البعض منها على سبيل المثال « هنا ذكرت بعض الهفوات التي سبقت الاشارة اليها في هذه الرسالة »

وغاية ما نريده بهذه العجالة تنبيه الخواطر الى هذا الموضوع الخطير. وعندنا ان اهم العوامل في هذا النقص اثنان : اولهما عدم عناية مدارسنا في تلقين تلامذتها قواعد اللغة كما ينبغي واكتفاؤها باليسير السهل المنال ونعويلها في التدريس على كتب مشحونة بالاغلاط او غير واضحة القصد. والثاني ازدياد كتابنا بهذه القواعد واعتمادهم انها من سةط المتاع وان التقيد بقيودها غير ضروري واذا باحثهم في ذلك مباحث قالوا له « ان القصد من الكلام تأدية المعنى المقصود الى ذهن السامع فسيان بعد ذلك ان يجيء منطبقاً على القواعد الموضوعه او لا يجيء » وفاتهم ان التفاهم لا يتم بدون المحافظة على القواعد وانه لو أُتبع لكل من

ابناء هذه اللغة ان يتكلم كما يشاء بدون مراعاة قيد لا يصبح
 الناطقون بها بعد قليل اشبه بيناة برج بابل لا يفهم بعضهم كلام
 بعض . وهل من برهان على ذلك اقوى مما نراه من محافظة
 الامم الاوربية على قواعد لغاتها فان المجمع اللغوي الافرنسي
 (الاكاديمية) رتب مرة جزاءً نقدياً على كل من يستعمل لفظة
 على غير القاعدة التي وضعها لها . وفي هذا عبرة للييب





سخ
م
ظة
ي
ظة



CA:492.75:A871rA:c.1

عطية، جرجى شاهين
رد المشار الى طريق القواعد
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01067493

American University of Beirut



492.75
A871rA

General Library

CA
492.75
A871 rA